

حقوق الإنسان

يزخر العالم بمختلف الثقافات والبلدان والناس. ولكن، ورغم جميع الاختلافات، يوجد عامل مشترك هام: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق". هكذا تبدأ المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر/ كانون الأول 1948. لقد أصبحت حقوق الإنسان واحدة من أهم الأفكار في تاريخ الإنسانية.

ولكن ما هي يا ترى حقوق الإنسان؟ ومن هو المسؤول عن حمايتها؟ وهل تسري فعلا على جميع البشر؟

يشار بـ"حقوق الإنسان" إلى الحقوق التي يتمتع بها كل إنسان بسبب كونه إنساناً دون الحاجة إلى أسباب أخرى. إنها حقوق تكتسب بالولادة. تسري حقوق الإنسان على كل إنسان في العالم دون استثناء. إنها حقوق عالمية. كما أنها تسري على كل إنسان بنفس قدر سريانها على الآخرين – وهذا بغض النظر تماماً عن انتمائه العرقي أو الديني أو الجنسي أو لون بشرته أو عمره أو أي خصائص أخرى يمكن أن تفرق الناس عن بعضهم البعض.

تم تحديد حقوق الإنسان في عدد كبير من الاتفاقيات. وهي تشكل جزءاً من القانون الدولي: فقد احتوى ميثاق الأمم المتحدة لعام 1946 على بنود هامة حول حماية وأهمية حقوق الإنسان. أما أول اتفاق دولي حقيقي حول حقوق الإنسان فهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة والصادر عام 1948.

في عام 1966 تبنت الأمم المتحدة ميثاقين دوليين آخرين أحدهما حول حقوق المواطنة والحقوق السياسية والآخر حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويطلق على هذه الإعلانات مجتمعة اسم الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهي أهم أساس قانوني لحقوق الإنسان.

ويضاف إليها جملة من الاتفاقيات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حول مجالات معينة من حقوق الإنسان، ومنها اتفاقية جنيف المتعلقة بمركز اللاجئين واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأخيراً اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولكن ما هي بالتفصيل حقوق الإنسان المحددة في هذه الاتفاقيات؟

كثيراً ما يتم تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال أو أبعاد:

البعد الأول: حقوق الحريات السياسية وحريات المواطنة التقليدية. وهي تتضمن الحق في الحياة والسلامة الشخصية، حظر الاسترقاق والاستعباد، الحماية من التعذيب، حرية الرأي والتعبير، حرية الضمير والدين، حق الانتخاب وكذلك الحظر الشامل للتمييز.

البعد الثاني: حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية مما يتضمن التغذية، الحق في العمل والحصول على أجور مناسبة، المساواة بين الرجل والمرأة، الحق في تكوين النقابات، الحق في حماية الأسر والنساء الحوامل والأمهات والأطفال، حق الحفاظ على أفضل مستوى ممكن للصحة، حق التعليم أو حق المشاركة في الحياة الثقافية.

أما البعد الثالث أو الجيل الأصغر لحقوق الإنسان فيتضمن: حق تقرير المصير، حق التنمية، الحق في بيئة نظيفة أو الحق في السلام. وبينما يضع البعدان الأول والثاني الفرد في محور الاهتمام يتعلق الأمر هنا بحقوق جماعية.

يكتسي مبدأ عدم تجزئة حقوق الإنسان أهمية خاصة. فهو يقضي بعدم وجود أولوية بين الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلا يمكن إعمال حقوق الإنسان منفردة. ويعتمد إعمال حقوق الحريات السياسية وحريات المواطنة على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعكس صحيح.

إذا من يتولى مهمة إعمال حقوق الإنسان والحفاظ عليها؟

Skript WissensWerte: Globalisierung

المسؤول الأول عن ضمان حقوق الإنسان هي الدول. وتتحمل كل دولة مسؤولية ثلاثية: فهي ملزمة أولاً بعدم انتهاك حقوق الإنسان. كذلك يجب عليها حماية حقوق الإنسان من انتهاكها من قبل طرف ثالث. وأخيراً فعليها تهيئة الظروف الضرورية للإعمال الكامل لحقوق الإنسان ما لم تكن تلك الظروف متحققة بعد.

يعد مجلس حقوق الإنسان الهيئة الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة، وهو مجلس مكون من 47 دولة ومقره في مدينة جنيف. ويقوم مجلس حقوق الإنسان بمراجعة وضع حقوق الإنسان في كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة البالغ عددها 192 دولة، وهذا في عملية منتظمة. كما يمكنه إرسال خبراء مستقلين (مقرر خاص) إلى دولة ما. هناك نقطة انتقاد هامة توجه إلى المجلس، حيث أنه يضم الكثير من الدول الأعضاء التي لا تحترم حقوق الإنسان.

يتمتع كذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأهمية خاصة. فهو يكرس جهوده بشكل خاص لحماية حقوق الإنسان خلال الحروب والنزاعات المسلحة. كما أنه يكافح على سبيل المثال ضد تجنيد الأطفال.

تنسق المفوضية السامية لحقوق الإنسان جهود نظام الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ولديها مكاتب عديدة في كل أنحاء العالم كما يمكنها إرسال خبراء حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة.

مع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي عام 1998 أصبحت هناك ولأول مرة هيئة تحقق في الانتهاكات الجسيمة جداً لحقوق الإنسان وتصدر أحكاماً بشأنها: الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. لا تزال إمكانيات المحكمة محدودة، فينقصها دعم بعض الدول الهامة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ولكن رغم ذلك هناك خطوة هامة تحققت بالفعل، فمجرمو الحرب لم يعد يمكنهم التيقن من افلاتهم من العقاب.

يلعب المجتمع المدني دوراً شديداً الأهمية.

تعتبر المنظمات غير الحكومية فاعلاً هاماً في المجتمع المدني فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومن الأمثلة المعروفة لذلك: منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش. وهي تشرف في أنحاء كثيرة في العالم على احترام حقوق الإنسان كما تقوم بالتنبيه أينما حدث انتهاك لها. ويمكنها ممارسة الضغط على الحكومات من خلال العلاقات العامة والرأي العام. إلى جانب ذلك فإنها تشارك في مواصلة تطوير الأسس القانونية. يتمتع كذلك تأسيس مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المستقلة بأهمية كبيرة، حيث أنها تلعب دور المراقب الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

يوجد إلى جانب مؤسسات الأمم المتحدة المنتشرة حول العالم اتفاقيات وهيئات معنية بحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، ومنها على سبيل المثال الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مدينة ستراسبورغ الفرنسية. واتفقت الدول الأفريقية على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. أما القارة الأمريكية فتسري فيها الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

هناك جدال متكرر يدور حول مسألة حقوق الإنسان. وتلعب نقطتان الدور الأساسي في هذا الجدل:

يتم التشكيك في عالمية حقوق الإنسان وهذا بحجة أن فكرة حقوق الإنسان جذورها غربية. لذا لا يمكن استنساخها وتطبيقها ببساطة على الثقافات الأخرى.

هناك رد على هذه الحجة: فمن الصحيح أن تكوين وانتشار فكرة حقوق الإنسان تأثر بالتطورات والتقاليد الثقافية. ولكن من الصحيح أيضاً أنه لا يوجد إنسان واحد يقبل على نفسه التعذيب أو التمييز بسبب لون بشرته أو دينه. فكل إنسان يريد التعبير عن رأيه بحرية دون خوف من الملاحقة. كل إنسان يتمنى أن يعيش حياة كريمة في مأوى سالم دون المعاناة من الجوع أو العطش. كل هذه النقاط تشمل فكرة عالمية حقوق الإنسان. وما يثير الاهتمام هو أن عالمية حقوق الإنسان كثيراً ما تشكك فيها نفس الدول أو المجموعات المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان.

Skript WissensWerte: Globalisierung

تتمثل نقطة الانتقاد الكبرى الثانية في أن الدول الغربية تتخذ من حقوق الإنسان ذريعة للتدخل العسكري في بلاد أخرى، ولكنها نفسها تنتهك في الوقت ذاته حقوق الإنسان. والواقع هو أنه لا توجد دولة تحتكر الحفاظ على حقوق الإنسان، وهناك انتهاكات لحقوق الإنسان تحدث في الدول الغربية أيضا. فقد تم بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 بشكل خاص إدخال إجراءات تقلص من حقوق الإنسان. وتبرر هذه الإجراءات في معظم الأحوال بضرورة مكافحة الإرهاب.

إذا فنحن نرى أن حقوق الإنسان هي حقوق خاصة جدا. وهي من حق كل شخص بنفس المقدار. ويجب أن تصدر حمايتها واحترامها قائمة أولويات تصرف الدول. فالإنسان هو نقطة انطلاق كل سياسة وهدفها أيضا. وليس الإنسان في خدمة الدولة وإنما الدولة في خدمة الإنسان. يجب الكفاح من أجل حقوق الإنسان مرارا وتكرارا كما يجب الدفاع عنها. فلن ننعم بالسلام والاستقرار الدائمين إلا إذا احترمنا حقوق الإنسان.

آخر تحديث: 2011/6/14